الجرائم الناشئة أثناء الأزمات والكوارث – دراسة في آليات المواجهة الإدارية والجنائية

Crimes arising during crises and disasters - A study of administrative and criminal Confrontation mechanisms

العميد .م.د. علي عذافه محمد
وزارة الداخلية
كلية الشرطة
Lydhaft3@jail.com

Lecturer Dr. Ali Adhfa Muhammad
Ministry of Interior
Police College
Lydhaft3@jail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المستخلص

يتناول هذا البحث موضـــوع الجرائم التي تحدث خلال فترات الأزمات والكوارث، مثل الأوبئة، الحروب، والكوارث الطبيعية، ويســـلط الضـــوء على آليات المواجهة الإدارية والجنائية لهذه الظواهر الإجرامية. يبدأ البحث بتحديد طبيعة هذه الجرائم، والتي تختلف عن الجرائم العادية من حيث دوافعها وسياقها. غالبًا ما تكون هذه الجرائم ناتجة عن استغلال حالة الفوضى، ضعف الرقابة الأمنية، وحاجة الناس الماسة، مما يؤدي إلى زيادة في جرائم مثل السرقة، النهب، الغش التجاري، والاحتكار، بالإضافة إلى جرائم أخرى تستهدف المساعدات والإغاثة.

خلص البحث إلى أن مواجهة الجرائم في الأزمات تتطلب تكاملًا بين الجهود الإدارية والآليات الجنائية. لا يكفي الاعتماد على جانب واحد فقط. ويُوصـــي بضـــرورة وضـــع خطط طوارئ تتضـمن الجانبين الأمني والقانوني، وتُحدد بوضـوح الأدوار والمسـؤوليات، لضـمان اسـتجابة سـريعة وفعالة لمثل هذه الظروف الاسـتثنائية هذا التكامل يهدف إلى تحقيق ردع مزدوج: ردع وقائي يمنع وقوع الجريمة، وردع عقابي يعاقب على ما وقع منها.

الكلمات المفتاحية : الجرائم ، الأزمات ، الكوارث ، المواجهة الجنائية ، المواجهة الإدارية.

Abstract

This research addresses crimes that occur during periods of crisis and disaster, such as epidemics, wars, and natural disasters, and highlights the administrative and criminal mechanisms for confronting these criminal phenomena. The research begins by identifying the nature of these crimes, which differ from ordinary crimes in terms of their motives and context. These crimes often result from exploiting the state of chaos, weak security surveillance, and people's dire need, leading to an increase in crimes such as theft, looting, commercial fraud, and monopoly, in addition to other crimes targeting aid and relief.

The study concludes that combating crimes during crises requires an integrated approach between administrative efforts and criminal mechanisms. Relying on one aspect alone is not sufficient. It recommends developing emergency plans that include both security and legal aspects, and clearly define roles and responsibilities, to ensure a rapid and effective response to such exceptional circumstances.

This integration aims to achieve dual deterrence: preventive deterrence that prevents the occurrence of crime, and punitive deterrence that punishes those who have committed it.

Keywords: crimes, crises, disasters, criminal confrontation, administrative confrontation**.**

المقدمة

تُعد الأزمات والكوارث –سواء كانت طبيعية مثل الزلازل والفيضانات، أو من صنع الإنسان مثل الحروب والأوبئة– اختبارًا حقيقيًا لتماسك المجتمعات وقدرتها على الصمود. فبينما تتجه الجهود لمواجهة التحديات الصحية والإغاثية والاقتصادية، تبرز في هذا السياق ظاهرة خطيرة لا تقل أهمية، وهي ارتفاع معدلات الجريمة وتنوع أشكالها.

تخلق هذه الظروف الاستثنائية بيئة خصبة لانتشار أنواع مختلفة من الأفعال الإجرامية، مثل: السرقة والنهب: نتيجة الفوضى وضعف التواجد الأمني. والاحتيال والغش التجاري: استغلالًا لحاجة الناس الماسة للسلع والخدمات الأساسية. والفساد: خاصة في عمليات توزيع المساعدات والإغاثة. وانتهاك القوانين: في ظل غياب الرقابة أو ضعف تطبيقها.

إن المواجهة الفعالة لهذه الظواهر الإجرامية تتطلب نهجًا شاملاً لا يقتصر على الردع الجنائي التقليدي. بل يجب أن يجمع بين المواجهة الإدارية الوقائية والمواجهة الجنائية العلاجية، لضمان استقرار المجتمع وسلامة أفراده ويهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الآليات المتكاملة التي يمكن للدولة أن تتبناها للتصدي لهذه الجرائم. سيتم التركيز على: المواجهة الإدارية: التي تشمل الإجراءات الوقائية والإدارية مثل تعزيز الأمن، تنظيم الإغاثة، والرقابة على الأسواق. والمواجهة الجنائية: التي تتعلق بتطبيق القوانين، وتشديد العقوبات، وتسريع الإجراءات القضائية لضمان العدالة الفورية.

تُعدّ الأزمات والكوارث من الظواهر التي تُهدد استقرار المجتمعات، وتُسبب خسائر بشرية ومادية فادحة. وعلى الرغم من أن التركيز الأساسي في مواجهتها ينصبّ على الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار، إلا أن هذه الظروف الاستثنائية غالبًا ما تكون بيئة خصبة لنمو وانتشار أنواع جديدة

من الجرائم، أو لتفاقم الجرائم التقليدية. وتتجاوز هذه الجرائم البسيطة لتشمل أفعالًا خطيرة تُستغل فيها حالة الضعف والفوضى، مثل جرائم النهب، والسرقة، والاحتيال المرتبط بالمساعدات، واستغلال الأطفال والنساء، والفساد في عمليات الإغاثة، وحتى الجرائم السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية.

إن هذه الظاهرة تُلقي بظلالها على مفهوم الأمن الشامل، وتتطلب استراتيجية متكاملة للمواجهة لا تقتصر على الجانب الجنائي فحسب، بل تمتد لتشمل الجانب الإداري. فالمواجهة الفعّالة لا تبدأ فقط بتطبيق العقوبات بعد وقوع الجريمة، بل تسبق ذلك بتدابير وقائية وإدارية تُقلل من فرص ارتكابها. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة آليات المواجهة الإدارية والجنائية لهذه الجرائم، باعتبارها نهجًا متكاملاً يهدف إلى حماية الأفراد والممتلكات، وضمان فعالية جهود الإغاثة والإنقاذ.

ولتحقيق ذلك، يجب أن ترتكز هذه الدراسة على محورين أساسيين :المحور الإداري الوقائي، والمحور الجنائي الرادع .فالمحور الإداري يركز على التدابير التي تتخذها أجهزة الدولة المختلفة، مثل وضع خطط طوارئ مُسبقة، وتحديد المسؤوليات، وتأمين المناطق المنكوبة، وتطبيق آليات شفافة لتوزيع المساعدات لمنع الفساد. أما المحور الجنائي فيتناول تجريم هذه الأفعال تحديدًا في القوانين، وتشديد العقوبات عليها، وضمان سرعة إجراءات التحقيق والمحاكمة، لتكون بمثابة رادع حقيقي لكل من يُفكر في استغلال الكارثة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

ومن خلال هذا الطرح، يسعى البحث إلى تقديم إطار عمل متكامل يُساهم في صياغة استراتيجيات فعالة لمكافحة الجرائم في أوقات الأزمات، مما يعزز من قدرة المجتمع على تجاوز التحديات بأقل الخسائر الممكنة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحليل أسباب وآثار الجرائم خلال الأزمات والكوارث في فهم الظاهرة الإجرامية في سياقات استثنائية .يساعد البحث في تطوير استراتيجيات فعّالة لمكافحة الجريمة، وتوفير الأمن للمجتمعات المتضررة، وتعزيز جهود إعادة الإعمار.

يساهم البحث في الكشف عن الدوافع النفسية والاجتماعية التي تدفع الأفراد لارتكاب الجرائم في ظل غياب الأمن وتدهور الظروف المعيشية ويساعد في تطوير نظريات جديدة أو تعديل النظريات القائمة حول العلاقة بين الأزمات والكوارث والظاهرة الإجرامية ويوضح البحث أنواع الجرائم التي تزداد خلال الأزمات، مثل السرقة، والنهب، والاحتيال، والعنف المنزلي، مما يوفر بيانات قيمة للمحللين.

إن دراسة هذا الموضوع تُعدّ ضرورة حتمية للأنظمة القانونية التي تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار في جميع الظروف. وهي لا تقتصر على مجرد استعراض للقوانين، بل هي تحليل نقدي لمدى كفاءة الأنظمة الحالية في مواجهة التحديات الجديدة التي تُفرضها الأزمات، وتقديم حلول مُبتكرة تُعزز من قدرة المجتمع على الصمود والتعافي بشكل سريع وفعال.

إشكالية البحث:

تكمن إشـــكالية البحث في تحليل الأســـباب والآثار الناجمة عن ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث في أن هذه الظاهرة لا تُعد مجرد زيادة كمّية في معدلات الجريمة، بل هي تحول نوعي في الأنماط الإجرامية والدوافع الكامنة وراءها. ففي ظل الأوضـــاع الطبيعية، تكون الجريمة محكومة بعوامل اقتصـــادية واجتماعية ونفســـية معروفة، لكن في الأزمات والكوارث، تنهار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، مما يخلق بيئة فريدة تُحفّز سلوكيات إجرامية جديدة ومعقدة.

وتتجسد إشكالية البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما هي اسباب ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث؟

٢- ما هي الاثار الناجمة عن الجرائم في الأزمات والكوارث؟

٣- كيف تتجسد المواجهة الادارية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث؟

٤- كيف تتجسد المواجهة الجنائية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث؟

أهداف البحث:

١- التعرف على اسباب ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

٢- تحديد الاثار الناجمة عن الجرائم في الأزمات والكوارث

٣- معرفة المواجهة الادارية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

٤- معرفة المواجهة الجنائية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

منهج البحث:

لتحليل الأسباب والآثار الناجمة عن ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث، يُعد المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة بدقة، وتحليل أسبابها وعلاقاتها بالعوامل المحيطة بها، دون الاكتفاء بالسرد التاريخي.

خطة البحث:

يتناول المبحث الأول دراسة الأسباب والآثار المترتبة على ارتكاب الجرائم في فترات الأزمات والكوارث، إذ يُخصص المطلب الأول لبحث الدوافع الكامنة وراء هذه الجرائم.. ويعالج المطلب الثاني الآثار الناتجة عن الجرائم في الأزمات والكوارث أما المبحث الثاني فيتناول المواجهة الإدارية والجنائية للجرائم التي تُرتكب في ظل الأزمات والكوارث إذ يتطرق المطلب الأول إلى المواجهة الإدارية وفي المطلب الثاني يتم استعراض المواجهة الجنائية.

المبحث الأول

الاسباب والاثار الناجمة عن ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية صاحبت الإنسان منذ بدايات نشوء المجتمعات، إذ ينظر إليها الباحثون الاجتماعيون على أنها سلوك منحرف عن القواعد والأعراف السائدة داخل المجتمع. وقد دفعت خطورتها المشرّعين إلى وضع القوانين وتحديد العقوبات لمكافحتها والحد من انتشارها. وتتنوع العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، فهي نتاج تفاعل معقد بين أسباب اجتماعية ونفسية واقتصادية، إلى جانب عوامل أخرى مختلفة. كما أن السلوك الإجرامي في عالمنا المعاصر لم يعد مقتصرًا على فئة بعينها، بل امتد ليشمل مختلف الشرائح الاجتماعية ومن كلا الجنسين على حد سواء (ساحي،٢٠٢٢: ٨٢)

وسندرس في هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: اسباب ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

المطلب الثاني: الاثار الناجمة عن الجرائم في الأزمات والكوارث

المطلب الأول

اسباب ارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

يرى علماء النفس أنّ ثمة علاقة وثيقة بين الأمراض النفسية والسلوك الإجرامي، إذ يُعزى ذلك – من وجهة نظرهم – إلى وجود اضطراب أو خلل في الجهاز النفسي أو العصبي للفرد، وهو ما قد يقوده إلى الانحراف وارتكاب الجريمة، فضلا عن ان العوامل الاقتصادية والسياسية من ابرز المؤثرات في السلوك الاجرامي ، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين نتناول في الفرع الأول الاسباب النفسية وفي الفرع الثاني الاسباب الاقتصادية والسياسية وكالاتي : –

الفرع الأول

الأسباب النفسية

وتندرج العوامل النفسية المؤثرة في هذا السياق ضمن عدة صور، من أبرزها:

أولا / الاكتئاب: يُعدّ الاكتئاب من الأمراض النفسية الخطيرة، إذ يميل المريض خلاله إلى الشعور الدائم بالرغبة في الموت، ويعاني من اضطرابات النوم والأرق، إضافة إلى الإحساس العميق بألم الذات، وفقدان القدرة على إقامة علاقات اجتماعية سوية، فضلاً عن ازدراء الذات وتحقيرها. وفي هذا المناخ النفسي المضطرب، قد يجد الفرد في السلوك الإجرامي وسيلة للتنفيس والتفريغ عن شحنات الكآبة واليأس التي تسيطر عليه وتزداد هذه الحالة في حالة الازمات (الدوري، ١٩٧٢: ١٥٦).

ثانيا / الوسواس القهري: أخطر ما يميز هذا الاضطراب هو هيمنة فكرة معينة على ذهن المريض بشكل قهري لا يستطيع التخلص منه. وقد تدور هذه الفكرة حول مسائل الإيمان والعقيدة، أو حول شعور بالذنب – سواء كان حقيقياً أو وهمياً – أو حتى حول آيات تنطوي على معاني الترهيب الشديد وفي ظل هذا الاضطراب، قد ينخرط المصاب في ممارسات منحرفة، يكون لها أثر سلبي على الآخرين (الدوري، ١٩٧٢: ١٥٧).

ثالثا / الإحباط :يظهر الإحباط حين يدرك الفرد وجود ظروف أو معوقات في بيئته تمنعه من إشباع حاجاته ودوافعه. ويأخذ هذا الشعور صوراً متعددة، تختلف في شدتها ومقدار تهديدها لذات الفرد، كما تتباين باختلاف مصادرها والعوائق التي تتسبب فيها وغالباً ما ينتهي الإحباط إلى سلوك عدواني، إذ يبدو الشخص المحبط شديد التوتر، يبحث عن أي فرصة للتخلص من الضغوط النفسية التي تحاصره. وقد أشار كل من "هنري" و"شورت" إلى أن استجابات الأفراد

للإحباط غالباً ما تتجسد في صور من العدوان، مما قد يقودهم إلى ارتكاب الجريمة (عياش، ٢٠٠٣: ١٠٠).

وإلى جانب هذه العوامل، توجد اضطرابات وأمراض نفسية أخرى لها ارتباط مباشر بالسلوك المنحرف، مثل :انفصام الشخصية، العزلة والانطواء، الهستيريا، النورستانيا (الضعف العصبي)، اليقظة المرضية، النومية السيكوباتية، العجز عن التحكم في الغرائز، السلوك المعادي للمجتمع، الأنانية المفرطة .كما تُرجع بعض الاتجاهات النفسية – وخصوصاً مدرسة التحليل النفسي – السلوك الإجرامي إلى نزعات ورغبات مكبوتة، يغلب أن تكون ذات طبيعة جنسية، فتظهر في شكل انحرافات وعدوانيات متباينة (عياش، ٢٠٠٣: ١٠١).

الفرع الثاني

الأسباب والاقتصادية والسياسية

أولاً / الاسباب الاقتصادية :تُعدّ الأوضاع الاقتصادية من أبرز المؤثرات في السلوك الإجرامي، إذ يبرز الفقر والبطالة، بل وحتى الغنى المفرط، كعوامل قد تدفع الفرد إلى الانحراف. ويمكن تبيان ذلك فيما يلي:

1 – الفقر:يعد الفقر عاملاً ذا أثر بالغ في دفع العديد من الأفراد نحو ارتكاب الأفعال الإجرامية، خصوصاً في الحالات التي يكون فيها الفرد عاجزاً تماماً عن تلبية حاجاته الأساسية أو غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه من يعيلهم. وهذا العجز ينعكس سلباً على نفسيته، كما ورد: "يكون الفرد في حالة عجز تام، وغير قادر على تسديد ما يطلبه من حاجيات لنفسه أو ما يدخل تحت مسؤوليته من أفراد، وهذا ما يؤثر في نفسيته" وفي ظل هذا الشعور بالحرمان، قد يجد الفرد نفسه مضطراً للجوء إلى وسائل غير مشروعة لتوفير ضروريات الحياة من مأكل

وملبس ومسكن، وهو ما قد يقوده إلى ارتكاب جرائم مثل النصب والاحتيال وربما الاختلاس أو التزوير (الشاذلي، ٢٠٠٢: ٢٦٣).

2 – البطالة : يُقصد بالبطالة فقدان الفرد لفرصة العمل لأي سبب كان، أو عجزه عن الحصول على وظيفة رغم امتلاكه للمؤهلات العلمية أو الخبرات العملية اللازمة. وتُعد البطالة ظاهرة مَرَضية اجتماعية متفشية، لاسيما في المجتمع العراقي، إذ تؤدي إلى تراجع القيم والمعايير الاجتماعية وفي بيئة كهذه، يكون الفرد أكثر عرضة للانحراف، إذ قد يجد في الجريمة وسيلة لتجاوز واقعه المعيشي الصعب، فتظهر مظاهر مثل السرقة، النشل، وغيرهما من السلوكيات الإجرامية (حويتي وآخرون، ٢٠١٠: ٤٤).

ثانياً / الاسباب السياسية : يُعدّ العامل السياسي من أبرز العوامل التي تُسهم في تكوين البذور الأولى للجريمة داخل المجتمعات. وقد أشار ابن خلدون إلى أن "العامل السياسي الذي وضع الوطن العربي في مقدمة الحضارات هو العامل نفسه الذي أدى إلى تقهقرها، لأنه بالفعل السياسي يتحقق التوطن والاستقرار وبالتالي ازدياد العملية التراكمية الحضارية" وبذلك، فإن الفعل السياسي يعد متغيراً جوهرياً يتحكم في مسار التطور الاجتماعي، سواء كان ذلك في اتجاه إيجابي أم سلبي (معتوق، ١٩٩٨: ١٢٠).

إلى جانب ذلك، فإن الأوضاع السياسية غير المستقرة غالباً ما تُنتج بيئة مشحونة بالعنف الاجتماعي، إذ تنتشر مظاهر الصراع على السلطة، فضلاً عن تهميش حقوق المواطنة، مما يؤدي إلى إحساس الأفراد بالاغتراب عن النظام السياسي ومؤسساته. وهذا الاغتراب قد يدفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم بأساليب متطرفة، مثل التمرد والعصيان والتدمير، الأمر

الذي يُعد بدوره سلوكاً إجرامياً ذا أبعاد سياسية واجتماعية متداخلة (دردیش، بدون سنة طبع:٢٧).

المطلب الثاني

الاثار الناجمة عن الجرائم في الأزمات والكوارث

تُخلّف الجرائم المرتكبة في أوقات الأزمات والكوارث تداعيات خطيرة على الأفراد والمجتمعات والدول، إذ تُضاعف من الأعباء النفسية وتزيد من الشعور بالخوف والتهديد، كما تستغل الجماعات الإجرامية حالة الاضطراب لإحداث مزيد من الفوضى عبر أعمال التخريب والنهب، الأمر الذي يُضعف قدرة الحكومات على تقديم الدعم اللازم ويهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.وتتجلى هذه الآثار في عدة جوانب (مطلك، موقع الكتروني)، ومن ثم سنقسم هذا المطلب على فرعين نتناول في الفرع الأول أثارها على الافراد والمجتمع ، ونتناول في الفرع الثاني اثارها على الاقتصاد وعلى النحو الاتي : -

الفرع الأول

اثارها على الأفراد والمجتمع

هناك اثار عدة على الافراد والمجتمع تخلفها الجرائم التي ترتكب أثناء الازمات والكوارث وابرزها الاتي: -

أولا / الضغوط النفسية :يعاني الأفراد من مشاعر الصدمة والخوف والعجز والقلق، والتي قد تتطور إلى اضطرابات نفسية كاضطراب ما بعد الصدمة.(PTSD)

ثانيا / تراجع الإحساس بالأمان يؤدي انتشار الجريمة في ظل الأزمات إلى إضعاف شعور الأفراد بالحماية.

ثالثا / انعدام الثقة :يفقد المجتمع ثقته بالمؤسسات الرسمية وقدرتها على مواجهة المخاطر، مما يساهم في خلق حالة من الاضطراب الاجتماعي.

رابعا / تصاعد النزاعات :قد تستغل بعض الأطراف الأزمات لإشعال التوترات وتعزيز العنف وتوسيع نطاق الجريمة المنظمة (Ide:202) .

الفرع الثاني

اثارها على الاقتصاد

هناك اثار عدة على الاقتصاد تخلفها الجرائم التي ترتكب أثناء الأزمات والكوارث وابرزها الاتي:

أولا / إضعاف قدرات الدولة :تُنهك الأزمات موارد الحكومات وتحد من قدرتها على توفير الخدمات، كما تُهيئ بيئة لانتشار الفساد والرشوة (السيد، ٢٠١٩: ٢٨).

ثانيا / تراجع الإيرادات: تؤدي الجرائم الاقتصادية التي ترتكب أثناء الأزمات والكوارث إلى انخفاض عائدات الضرائب والجمارك، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.

ثالثا / الإضرار بالبنية التحتية : تتسبب أعمال التخريب التي ترتكب أثناء الأزمات والكوارث في تدمير الممتلكات والمنشآت الحيوية، الأمر الذي يُعطل جهود التعافي ويزيد الأعباء المالية إذ تعد الكوارث الطبيعية من القضايا الهامة التي يجب على الخدمة الاجتماعية أن تزيد الاهتمام بها من خلال متخصصيها سواء على مستوى تعليمها أو على مستوى الممارسة .

رابعا / استغلال الموارد: تستغل الجماعات الإجرامية حالة الفوضى للحصول على الموارد المحدودة أو السيطرة عليها بشكل غير مشروع (السيد، ٢٠١٩: ٢٨).

المبحث الثاني

المواجهة الادارية والجنائية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

منذ العصـــور القديمة والإنســـان يواجه الكوارث والأزمات بما يملك من معارف وإمكانات محدودة، محاولًا التخفيف من آثارها بوســائله المتاحة. غير أنّ التطور في طبيعة هذه الكوارث وتعدد أشكالها قد تجاوز قدرات الفرد وإمكاناته، مما جعل تدخل القيادات المجتمعية ومشاركتها في خطط المواجهة أمرًا لا غنى عنه. ومع ذلك، لم يتبلور الوعي الحقيقي لدى متخذي القرار بأهمية وضع استراتيجيات فعّالة لإدارة الكوارث والأزمات إلا في السنوات الأخيرة، نتيجة تسارع الأحداث وتنوعها. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور التخطيط لدى القيادات الإدارية في التعامل مع الكوارث بمراحلها الثلاث (قبل الأزمة، أثناءها، وبعدها) (زهران، ٢٠٢٠: ٩٢٧)، ومن ثم سنقسم هذا المبحث على مطلبين ، نتناول في المطلب الأول المواجهة الادارية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث، وفي المطلب الثاني المواجهة الجنائية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث .

المطلب الأول

المواجهة الادارية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

المواجهة الإدارية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث هي مجموعة الإجراءات والخطط والاستراتيجيات التي تضعها الإدارات والمؤسسات لمواجهة الجرائم المرافقة أو الناتجة عن الأزمات والكوارث، بهدف الحد من وقوعها، والتخفيف من آثارها، وضمان استمرارية الأعمال، وحماية الأرواح والممتلكات، من خلال التخطيط المسبق، وتدريب الفرق المتخصصة، والاستجابة السريعة، والتعاون مع الجهات المعني (الزهراني، ٢٠١٩: ٢٤) لذا سنقسم هذا

المطلب على فرعين نتناول في الفرع الأول مفهوم المواجهة الادارية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث ، ونتناول في الفرع الثاني القيادة الادارية وكالاتي : -

الفرع الأول

مفهوم المواجهة الإدارية للأزمات والكوارث

يقصد بالمواجهة الادارية للأزمات والكوارث هي القدرة على التخطيط والاستعداد والاستجابة الفعالة لأي حدث مفاجئ، مثل الكوارث الطبيعية أو الصناعية، مما يؤدي إلى توقف العمل أو هبوطه وتهديد الأهداف التنظيمية (الزهراني، ٢٠١٩: ٢٤).

والجرائم التي تحدث خلال هذه الظروف، يمكن أن تكون نتيجة للفوضى، وانعدام الأمن، والضعف في الأنظمة القائمة، تُعد المواجهة الإدارية للأزمات والكوارث عملية حيوية ومُنظمة تهدف إلى توقع، وتجنب، والاستعداد، والاستجابة، والتعافي من الأحداث المفاجئة والمدمرة التي تُهدد استمرارية أي مُنظمة أو مُجتمع. إنها ليست مجرد رد فعل، بل هي منهجية استباقية تُسعى لتقليل الأضرار إلى الحد الأدنى واستعادة الوضع الطبيعي بأسرع وقت ممكن. تبدأ المواجهة الفعالة قبل وقوع أي شيء. في هذه المرحلة، تقوم الإدارة بتحليل المخاطر لتحديد التهديدات المُحتملة (سواء كانت طبيعية كزلازل وفيضانات، أو من صنع الإنسان كحرائق وانهيار أنظمة معلومات). بناءً على هذا التحليل، يتم وضع خطط شاملة لإدارة الأزمات والكوارث .تشمل هذه الخطط تحديد فرق الاستجابة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بوضوح عند وقوع الأزمة أو الكارثة، تنتقل الإدارة إلى مرحلة الاستجابة الفورية .تُفعّل غرفة عمليات الأزمة ويقوم فريق إدارة الأزمة المُشكل مُسبقًا بتولي القيادة. الأولوية القصوى هي سلامة الأرواح واحتواء الضرر. يتضمن ذلك تنفيذ خطة الإخلاء، وتوفير الإسعافات الأولية، ومكافحة الحريق أو السيطرة على مصدر

الخطر. وخلال هذه المرحلة، يُصبح اتخاذ القرار السريع والمُستنير أمرًا بالغ الأهمية، إلى جانب التواصل الفعال والمُنسق .يجب على الإدارة توفير معلومات دقيقة ومُحدثة لأصحاب المصلحة (الموظفين، الجمهور، وسائل الإعلام، السلطات) لمنع الشائعات وبناء الثقة. الهدف هو احتواء الموقف ومنع تدهوره إلى كارثة أكبر.

عد السيطرة على الموقف واحتوائه، تبدأ مرحلة التعافي .هذه المرحلة قد تكون الأطول والأكثر تكلفة. تُركز الإدارة على استعادة العمليات الحيوية بأسرع ما يُمكن (مثل إصلاح البنية التحتية، أو استعادة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، أو إعادة بناء المرافق). يتم تقييم الخسائر والأضرار وبدء إجراءات المطالبة بالتأمين أو طلب الدعم الحكومي.

الأهم من ذلك، في هذه المرحلة يتم إجراء تحليل شامل لما حدث (Post-Mortem Analysis). تُراجع الإدارة كفاءة الخطة المُطبقة، وتُحدد نقاط القوة والضعف في الاستجابة. هذه الدروس المُستفادة تُستخدم بعد ذلك لتحديث وتحسين خطط إدارة الأزمات للمستقبل، مُكملة بذلك الدائرة الإدارية لعملية المواجهة. إنها عملية تعلّم مُستمر لضمان أن تكون المنظمة أو المجتمع أكثر مرونة واستعدادًا لمواجهة التحديات القادمة (الزهراني، ٢٠١٩: ٢٤).

وتهدف المواجهة الإدارية للجرائم في الأزمات والكوارث إلى تحقيق الاتي: -

أولا / الوقاية: وتكون الوقاية من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة لتقليل فرص وقوع الجرائم أو الحد منها .

ثانيا / التخفيف: ويقصد به تقليل الآثار السلبية للجرائم التي تحدث بالفعل أثناء حصول الازمات والكوارث.

ثالثا / الاستجابة: ويقصد بها التعامل الفوري والفعال مع الأحداث.

رابعا / التأهيل والتعافي : ويقصد به استعادة الاستقرار والنظام بعد وقوع الأزمة.

خامسا / حماية الأرواح والممتلكات: ويتجسد ذلك من خلال ضمان سلامة الأفراد والممتلكات خلال الأزمات والكوارث (عبوى،٢٠٠٧: ١١).

الفرع الثاني

القيادة الإدارية

تُعرّف القيادة في أحدث تعريفاتها بأنها "عملية إلهام الأفراد ليبذلوا أقصى ما لديهم من جهد من أجل تحقيق النتائج المرجوة، وهي تتعلق بتوجيههم نحو المسار الصحيح، وضمان التزامهم وتحفيزهم لإنجاز أهدافهم، خصوصًا في الفترات العصيبة مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية، إذ يفرض عامل الوقت ضغطًا كبيرًا يستلزم سرعة الإنجاز وتحقيق نتائج ملموسة" (سادلر، ٢٠٠٨: ١٧) ، وهي "العملية التي يقوم من خلالها القائد بتفعيل خطط الطوارئ، وتوفير المعلومات الصحيحة والموثوقة، وتوجيه فرق العمل بكفاءة، وبعث الطمأنينة والثقة في نفوس المتضررين وفرق الاستجابة، وذلك بهدف احتواء الأضرار، والحفاظ على الأرواح والممتلكات، وضمان استمرارية الوظائف الحيوية، والانتقال نحو مرحلة التعافي" (بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق،٢٠٢٠: ٣).

أما القيادة الإدارية أثناء الأزمات فلها سمات خاصة، إذ تركز على التأثير في صياغة الأهداف والاستراتيجيات، والعمل على ترسيخ الالتزام بها، مع توجيه سلوكيات الأفراد لتحقيقها، إضافة إلى تعزيز تماسك الجماعة، ومساندتها، والتأثير على ثقافة المؤسسة ويُعد حسن اختيار القائد المسؤول عن فريق إدارة الأزمات من الركائز الجوهرية لنجاح الفريق في التعامل مع الأزمة؛ فكثيرًا ما يُعزى فشل الفريق إلى سوء اختيار قائده. ومن ثم، تبرز أهمية انتقاء القائد

الذي يمتلك الصـــفات الأخلاقية والمهارات والخصـــائص التي تؤهله للنجاح في إدارة الأزمات بكفاءة (نجيب، ٢٠٢٥: ٣٠) يختلف دور القائد في الكارثة عن القيادة في الظروف العادية، إذ يتطلب:

١. ســـرعة اتخاذ القرار :الانتقال من التخطيط الروتيني إلى القرار الفوري والجريء بناءً على معلومات غير كاملة غالبًا.

٢. التواصـــل الفعال :أن يكون القائد هو المصـــدر الموثوق للمعلومة، معتمدًا على الشـــفافية والوضوح لإدارة الشائعات والقلق.

٣. المرونة والتكيف :القدرة على تعديل الخطط الموضـوعة بشـكل فوري لمواجهة التطورات غير المتوقعة في الميدان.

المطلب الثاني

المواجهة الجنائية لارتكاب الجرائم في الأزمات والكوارث

يُواجه القانون العراقي جرائم الأزمات والكوارث من خلال عدة آليات تشـــمل تجريم الأفعال التي تســـاهم في تفاقم الكوارث، وتطبيق أحكام العقوبات الرادعة، مع التأكيد على أهمية المحاكمات العادلة وضـمان الحقوق الإنسـانية للمتضـررين والجناة على حد سـواء .يتم ذلك من خلال قانون العقوبات العراقي والتشـــريعات الأخرى المتعلقة بالجرائم المســـتجدة، مع التركيز على التطور والتحديث المستمر لآليات المواجهة القانونية والأمنية لمواكبة طبيعة هذه الجرائم ومن ثم سنقسم هذا المبحث على مطلبين ، نتناول في المطلب الأول الاطر القانونية والمباديء الاســـاســـية ونتناول في المطلب الثاني اليات المواجهة الجنائية وعلى النحو الاتي : –

الفرع الأول

الأطر القانونية والمبادئ الأساسية

تتمثل الاطر القانونية والمبادئ الأساسية للجرائم التي تحدث أثناء الأزمات والكوارث بما ياتي :

أولا / قانون العقوبات العراقي

يمثل القانون الجنائي الأساسي لمواجهة الجرائم، ويضع العقوبات المناسبة لمرتكبي الجرائم التي تحدث خلال الأزمات والكوارث، مع التأكيد على ضـــرورة التحقيق في الجرائم وتقديم الجناة للعدالة .

تعتمد الأطر القانونية والمبادئ الأساسية للجرائم التي تحدث أثناء الأزمات والكوارث في القانون العراقي بشكل رئيسي على قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، إذ يتعامل مع هذه الأفعال بوصـــفها جرائم عادية، مع إمكانية تشـــديد العقوبة في بعض الحالات نظراً للظرف الاستثنائي الذي وقعت فيه الجريمة (ظرف مشدد).

نظرًا لغياب قانون مُفرد وشامل يسمى "قانون جرائم الكوارث"، يتم الاعتماد على الآتي: ويتناول القانون الجرائم المرتكبة خلال الأزمات والكوارث من خلال نصـوص عامة تنطبق على مختلف الجرائم، ومن أهمها:

- جرائم الاعتداء على الأشـخاص والأموال :مثل السـرقة والنهب والإتلاف العمدي، إذ قد يتم التعامل معها على أنها جنايات أو جنح ويُنظر إلى وقوعها في ظل الكارثة كـظرف مُشدد)ولو لم ينص القانون صـراحة على "كارثة" بالتحديد، فالظرف الاجتماعي أو الأمني الاسـتثنائي يُعد عاملًا في التشدد.

السـرقة (النهب) :غالبًا ما تقع في هذه الظروف، ويتم تطبيق نصـوص السـرقة المُشـددة إذا اقترنت بظروف معينة كالكسر، أو العنف، أو التعدد، أو الوقوع ليلاً في منزل مسكون.

الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة :مثل حرق أو إتلاف المرافق الحيوية أو الإغاثية.

- جرائم الفساد والإخلال بالواجب:

الاحتكار :جرائم تتعلق برفع أسـعار السـلع الأسـاسـية والمواد التموينية أو احتكارها بهدف الاستغلال، وتُعاقب عليها القوانين الاقتصادية أو نصوص الاحتيال والاستغلال.

الامتناع عن تقديم الإغاثة/المساعدة :قد تُصنف كجرائم سلبية إذا كان هناك واجب قانوني أو وظيفي للإغاثة وتم الامتناع عنه، خاصة من قبل الموظفين العموميين.

- جرائم الأمن والسلامة :مثل عدم إغاثة ملهوف أو التسبب في حوادث بـالإهمال أو الرعونة أثناء محاولات الإنقاذ أو الإغاثة (تُعالج بنصوص القتل أو الجرح الخطأ).
- جرائم تداول المعلومات :جرائم إثارة الذعر أو بث الإشاعات (قد تندرج تحت نصوص قانون العقوبات المتعلقة بالنشر أو الإساءة إلى الأمن العام، بالإضافة إلى قانون جرائم المعلوماتية في بعض الحالات).

ثانيا / المعايير الدولية لحقوق الإنسان

يُشـكل الحق في محاكمة عادلة عنصـراً أسـاسـياً في ضـمان العدالة الجنائية وحماية حقوق الإنسان، وهو ما تلتزم به المحاكم العراقية .

ثالثا / التعاون الدولي

يلجأ العراق إلى عقد الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون الجنائي الدولي، بما في ذلك الإنابة القضائية وتسليم المجرمين لمواجهة الجرائم التي تحصل أثناء الأزمات والكوارث اذا كانت هذه الجرائم عابرة للحدود.

الفرع الثاني

آليات المواجهة الجنائية

تتمثل اليات المواجهة الجنائية للجرائم التي ترتكب أثناء الأزمات والكوارث بما ياتي : -

أولا / التجريم والعقاب

يتم تجريم الأفعال التي تساهم في تفاقم الكوارث والأزمات كالجرائم الاقتصادية، مثل رفع الاسعار واحتكار السلع والغش التجاري أو جرائم السرقة أو الجرائم الالكترونية كتضليل الرأي العام ونشر الاخبار الكاذبة أو جرائم الاخلال بالامن العام كأثارة الفوضى أو التمرد على أوامر السلطات أو جرائم تتعلق بالفساد الاداري كجريمة استغلال النفوذ لتوزيع المساعدات أو مواد الاغاثة بشكل غير قانوني وفرض عقوبات صارمة على مرتكبيها للحد من انتشار الظاهرة .

تتعلق بكيفية تعامل القضاء مع هذه الجرائم لتوفير الردع اللازم:

- تشديد العقوبات :تطبيق النصوص القانونية التي تفرض عقوبات مُشددة على الجرائم التي تُرتكب تحت ظرف استغلال حالة الطوارئ، الكارثة، أو الضعف (مثلاً، إذا كانت السرقة مقترنة بظرف الليل أو التعدد أو حالة الكارثة).

- النظر في نصـــوص الظرف المشـــدد :توظيف النصـــوص العامة في قانون العقوبات التي تسـمح بزيادة العقوبة في حال ارتكاب الجريمة مسـتغلاً حالة ضـعف المتضـررين أو اسـتغلالاً لظروف استثنائية.
- التوازن بين الضـرورة والجريمة :تطبيق مبدأ "حالة الضـرورة) "كسـبب إباحة أو عذر مخفف) على بعض الأفعال الاضـطرارية الناتجة عن الكارثة (مثل سـرقة طعام للنجاة من الموت)، مع التمييز بينها وبين الجرائم المنظمة التي تستغل الكارثة لتحقيق مكاسب شخصية أو إجرامية.
- سرعة البت في القضـايا :إنشـاء محاكم أو دوائر قضـائية مُتخصـصـة أو مُسـتعجلة للبت في جرائم الأزمات والكوارث بشكل سريع لتحقيق الردع الفوري وتثبيت سلطة القانون.

ثانيا / التحقيقات والمراقبة

تتم متابعة الجرائم التي ترتكب أثناء الأزمات والكوارث عبر عمليات المراقبة والتحري بناءً على الأوامر القضائية، ومراقبة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي .

ضمن هذه الآليات أن يتم جمع الأدلة والتحقيق في الجرائم بشكل فعال رغم حالة الفوضى:

- تفعيل فرق الضبط القضائي الخاصة :تشكيل فرق تحقيق مُدربة على العمل في بيئة الكوارث لـــجمع الاستدلالات وتوثيق الجرائم بشكل فوري، مع مراعاة أن مسرح الجريمة في الكوارث قد يكون واسعاً أو مُعرضاً للتلف السريع.
- توثيق جرائم الاستغلال :التركيز على توثيق الجرائم التي تستغل ضعف المتضررين، مثل:
  - الاحتيال والاستغلال :رفع الأسعار بشكل مبالغ فيه (الجرائم الاقتصادية).
  - جرائم الفساد :اختلاس المساعدات أو التلاعب بتوزيعها.

- ضمان سير الإجراءات الجزائية :بالرغم من الظروف، يجب ضمان احترام حقوق المتهمين ومبادئ العدالة الجنائية الأساسية، وعدم إهدار الأدلة بسبب التسرع أو الفوضى.
- التنسيق بين الجهات القضائية والإغاثية :إنشاء قنوات اتصال مباشرة بين النيابة العامة أو المحاكم وبين غرف عمليات إدارة الأزمة لتسهيل إصدار أوامر القبض والتحقيق بمرونة وسرعة (نجيب، ٢٠٢٥: ٣٠)

ثالثا / المحاكمات العادلة والسريعة

تُعد المحاكمات العادلة آلية لضمان المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف لضحايا الجريمة ، ويتطلب ذلك ضمانات حقوق المتهمين في مراحل التحقيق والمحاكمة ، كما يتطلب اجراء محاكمات سريعة للذين يرتكبون جرائم أثناء الازمات والكوارث لتحقيق الزجر .

رابعا / تطوير آليات المواجهة

مع تطور الجرائم، ومنها الجرائم التي تحدث أثناء الأزمات والكوارث، يصبح من الضروري تطوير آليات العمل لدى جهاز الشرطة والجهات القضائية، وتحديث المعدات وتأهيل رجال الشرطة لمواكبة التطورات الرهيبة في عالم الجريمة . والتعاون بين القضاء وقوات الشرطة وخاصة الدفاع المدني وقوات الجيش واشراك منظمات المجتمع المدني في رصد الانتهاكات.

الخاتمة

في الختام، تُظهر دراسة الجرائم الناشئة أثناء الأزمات والكوارث أن مواجهتها تتطلب استراتيجية متكاملة تتجاوز النهج التقليدي القائم على العقاب الجنائي فقط. إن الفوضى التي تُصاحب الكوارث تُقدم بيئة مثالية لنمو الجرائم، مما يُهدد جهود الإغاثة ويُعيق عملية التعافي. ولذلك، تُعدّ الاستجابة الفعّالة مزيجًا من آليتين أساسيتين: المواجهة الإدارية الوقائية، والمواجهة الجنائية الرادعة.

لقد أوضحت الدراسة أن النجاح في الحد من هذه الجرائم لا يكمن في تطبيق أشد العقوبات بعد وقوعها، بل في اتخاذ تدابير استباقية صارمة تُقلل من فرص ارتكابها. تشمل هذه التدابير تعزيز الإجراءات الأمنية، وتأمين المساعدات، وتوفير آليات توزيع شفافة، وتفعيل دور المؤسسات المدنية والأمنية. وفي المقابل، يظل للجانب الجنائي دور لا غنى عنه، إذ يُقدم إطارًا قانونيًا يُجرّم هذه الأفعال ويُعزز من مبدأ الردع العام والخاص.

وفي نهاية المطاف، تُعدّ هذه المواجهة المشتركة أمرًا ضروريًا لبناء مجتمع أكثر صمودًا وقدرة على الصمود في وجه التحديات المستقبلية. إن التنسيق الفعّال بين الأجهزة الإدارية والأجهزة الجنائية يُشكل حجر الزاوية في تحقيق الأمن والاستقرار، ويضمن أن تُركز الجهود على إعادة الإعمار، وليس على التعامل مع الفوضى والإجرام.

تُظهر التجارب أن الأزمات والكوارث لا تُخلّف فقط آثارًا مادية وبشرية، بل تفتح المجال أيضًا أمام أنماط جديدة من الجرائم، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إلكترونية. لذا فإن المواجهة تتطلب تكاملًا بين الآليات الإدارية والجنائية، بما يحافظ على الأمن ويُعزز الثقة المجتمعية في مؤسسات الدولة.

أولا: النتائج:

١. ازدياد معدلات الجرائم الانتهازية (كالاحتكار والسرقة) خلال الأزمات.

٢. ضعف البنية التنظيمية والإدارية يزيد من احتمالات تفشي الجرائم.

٣. قصور التشريعات التقليدية عن مواكبة الجرائم المستحدثة في الأزمات.

٤. الحاجة الماسة إلى تعاون مؤسسي بين الأجهزة الأمنية والإدارية.

ثانيا: التوصيات:

١. تحديث التشريعات لمواكبة الجرائم المستجدة في أوقات الأزمات.

٢. تعزيز نظم الرقابة الإلكترونية والرقمنة للحد من الفساد والاستغلال.

٣. تدريب الكوادر الأمنية والإدارية على إدارة الأزمات بكفاءة.

٤. نشر التوعية المجتمعية حول خطورة الجرائم أثناء الأزمات وأهمية الإبلاغ عنها.

٥. تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود في ظل الكوارث.

المصادر

أولا: الكتب

١. الدوري، عدنان (١٩٧٢): أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دار السلاسل، الكويت.

٢. عياش، أحمد (٢٠٠٣): نماذج حية لمسائل لم تحسم بعد الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت.

٣. الشاذلي، عبد الله فتوح (٢٠٠٢): علم الإجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

٤. معتوق، فريدريك (١٩٩٨) : معجم العلوم الاجتماعية، الوطنية للنشر والطباعة.

٥. دردیش ، أمحد (بدون سنة طبع): العوامل المسببة للجرمية والنظريات الاجتماعية المفسرة جامعة علي لونيسي البليدة ، د ت .

٦. عبوى، زيد منير(٢٠٠٧): "القيادة ودورها في العملية الإدارية"، دار البداية للنشر والتوزيع.

٧. سادلر، فليب ترجمة هدى فؤاد محمد (٢٠٠٨): "القيادة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة .

٨. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (٢٠٢٠)، حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: المحاكمات بموجب قوانين مكافحة الإرهابوالآثار المترتبة على العدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي في أعقاب مرحلة "داعش" مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

٩. حويتي، أحمد و بدر، عبد المنعم و ديالو، دمبا شير نو (٢٠١٠): البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي ، ط١، دار المعارف.

ثانيا: البحوث

١. ساحي ،فوزية (٢٠٢٢): ظاهرة الجريمة المفهوم، الأسباب، والأشكال، مجلة أبحاث ، جامعة زيان عاشور – الجلفة ، الجزائر.، مجلد٧، عدد١.

٢.السـيد، أيمن جمال محمد (٢٠١٩): دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة خطورة الكوارث الطبيعية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسوان، المجلد ٢، العدد ٣.

٣.زهران، سناء محمد (٢٠٢٠): الوعي التخطيطي للقيادات الإدارية في مواجهة الكوارث والأزمات – دراسة مطبقة على وزارة النقل والمواصلات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان ، مجلد٥٠،عدد٣.

٤.الزهراني، أحمد عبد الله (٢٠١٩): علاقة الجريمة بإدارة الأزمات والكوارث في المملكة العربية السعودية، مجلة إدارة المخاطر والأزمات المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (AISRP)، ١(٤).

٥. نجيب، هند (٢٠٢٥): السياسة الجنائية فى مواجهة جرائم الإرهاب الإلكتروني، المجلة الجنائية القومية –المجلد الثامن والستون – العدد الثاني.

ثالثا: المراجع الالكترونية

١.مطلك ، نور حمد، مخاطر وآثار الجرائم الاقتصادية الدولية، مقال متوفر على الموقع الآتي https://azzaman-iraq.com/content2023.php?id=76859 :تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/١٧

رابعا: المراجع الاجنبية

1. Ide، Tobias Catastrophes, confrontations, and constraints: How disasters shape the dynamics of armed conflicts, The MIT Press. 2023.